

جائحة الفيروس التاجي (COVID-19) وانعكاساته على تقارير المسؤولية الاجتماعية - دراسة مسحية من وجهة نظر مجموعة من المحاسبين والمدققين من ثلاثة جمهوريات (العراق، الجزائر، مصر)

**Coronavirus (COVID-19) Pandemic and its Implications on the Reports of Social Responsibility - A survey study from the viewpoint of a group of accountants and auditors from three republics (Iraq, Algeria, Egypt)**

خالد عبيد احمد العبيدي<sup>1</sup>، قرارة سامية - طالبة دكتوراه<sup>2</sup> Guerarra Samia<sup>2</sup> Khaled Abid Ahmed Al Obeidi<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجامعة المستنصرية، قسم الرقابة والتدقيق الداخلي (العراق)، [Dr.khaled.cpa1@gmail.com](mailto:Dr.khaled.cpa1@gmail.com)

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، University of Algiers3، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية (الجزائر)،

[guerrara.samia@univ-alger3.dz](mailto:guerrara.samia@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 2020/12/ 31

تاريخ القبول: 2020/12/ 19

تاريخ الاستلام: 2020/09/ 01

**ملخص:** يهدف البحث إلى بيان أثر تداعيات جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19) متعدد الأبعاد غير محددة المعالم وانعكاساته على تقارير المسؤولية الاجتماعية.

وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أهمية المطالبة بإضافة البنود المقترحة كمؤشرات فرعية أو رئيسة ضمن تقرير المسؤولية الاجتماعية على المدى القصير إلى جانب بنود معايير (GRI) ودعم الإفصاح عنها. كلمات مفتاحية: فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقارير المسؤولية الاجتماعية.

تصنيف JEL : I1, I00

**Abstract:**

The research aims to demonstrate the multidimensional impact of the coronavirus (Covid-19) pandemic, and its implications for social responsibility reports.

And we reached a conclusion that the importance of calling for the addition of the proposed items as sub or main indicators in the report on social responsibility in the short term in addition to the clauses of (GRI) standards and support for their disclosure.

**Keywords:** Corona Virus (COVID-19); Social Responsibility Reports.

**Jel Classification Codes:** I1, I00.

**Résumé:**

La recherche vise à démontrer l'impact multidimensionnel, non spécifié et multidimensionnel de la pandémie de coronavirus (COVID-19) et ses implications pour les rapports de responsabilité sociale.

Et nous sommes parvenus à la conclusion que l'importance d'appeler à l'ajout des éléments proposés comme sous ou principaux indicateurs dans le rapport de responsabilité sociale à court terme en plus des dispositions des normes (GRI) et de soutenir leur divulgation.

**Mots-clés:** Coronavirus (COVID-19) ; Rapports de responsabilité sociale.

**Codes de classification de Jel: : I1, I00.**

المؤلف المرسل: قرارة سامية، الإيميل: [guerrara.samia@univ-alger3.dz](mailto:guerrara.samia@univ-alger3.dz)

**1. مقدمة:**

ضرب فيروس كورونا التاجي الجديد (COVID-19) الصين في بداية ديسمبر وتفشى المرض منذ ذلك الحين، حيث جلب معه معاناة بشرية كبيرة، الأمر الذي يوجب علينا التركيز عليه جميعاً، ولكن كإقتصاديين وليس كأطباء، ذلك أن تأثيره لا ينحصر على صحة الإنسان فقط وإنما أيضاً على الجانب الاقتصادي، إذ سبب آثار سلبية على الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. كما أدى إلى اضطراب اقتصادي كبير من الحجر الصحي، فضلاً عن القيود على السفر، وإغلاق المصانع، وانخفاض حاد في العديد من أنشطة قطاع الخدمات. إذ تعد هذه الاضطرابات هي القنوات المباشرة التي من خلالها يؤثر على الاقتصاديات.

وفي ظل تباطؤ الاقتصاد الصيني مع تعطل الإنتاج، تعطل عمل سلاسل التوريد العالمية، وبدأت الشركات في جميع أنحاء العالم وذلك بغض النظر عن الحجم التي تعتمد على المدخلات من الصين تشهد تقلصات في الإنتاج. كما أدى النقل المحدود وحتى المقيد بين البلدان إلى مزيد من التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية العالمية. والأهم من ذلك أن بعض حالات الذعر بين المستهلكين والشركات قد شوهت أنماط الاستهلاك المعتادة وخلقت تشوهات في السوق. كما كانت الأسواق المالية العالمية مستجيبة للتغيرات من خلال انخفاض مؤشرات الأسهم العالمية. ويعود السبب الذي يدعو إلى الحذر عند تقييم العواقب الاقتصادية للوباء، هو إلى متى وإلى أي مدى سينتشر، ومعه تدابير الاحتواء، حيث لا يوجد الكثير من اليقين بشأن ذلك. إن وباء كورونا (Covid-19) ليس فقط أخطر أزمة صحية عالمية منذ الأنفلونزا الكبرى عام 1918 (الأنفلونزا الإسبانية)، ولكن من المقرر أن يصبح أحد أكثر الأوبئة تكلفة اقتصادية في التاريخ الحديث. إذ تؤدي عمليات الإغلاق المتزامنة عالمياً وصدمة الأسواق المالية التي عززت بعضها البعض إلى توقف اقتصادي مفاجئ غير مسبق. لهذه الأسباب، يعتبر الركود العالمي Covid-19 فريداً من نوعه.

وفي ظل هذه الآثار التي سيخلفها، تمثلت المشكلة البحثية بضرورة تحليل كيفية تأثيره (تأثير فيروس كورونا) على تقارير المسؤولية الاجتماعية، وبالتحديد ما يجب أن تصوره تقارير المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة عن أحدث التحركات التي اتخذتها وقامت بها الشركات في ظل تفشيه والتي تشمل مسؤوليتها الاجتماعية، بحيث يتيح لمستخدمي تلك التقارير اكتساب فهم أكبر واستيعاب أكثر لما قامت به تلك الشركات في ظل تفشيه. ولتغطية الجوانب التي سيتناولها البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية، والمحور الثاني تقارير المسؤولية الاجتماعية، في حين تطرقنا في المحور الثالث علاقة تداعيات فيروس كورونا بتقارير المسؤولية الاجتماعية الذي فيه قمنا بتصوير لمجموعة من البنود التي يمكن إدراجها في تقارير المسؤولية الاجتماعية كاستجابة لآثار جائحة كورونا، وأخيراً تم تحديد المحور الرابع لقياس مدى أهمية البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية من خلال استمارة استبيان قمنا بتوزيعها على مجموعة من المحاسبين والمدققين من ثلاثة جمهوريات (العراق، الجزائر، مصر).

❖ مشكلة البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: "هل ستنعكس آثار تفشي جائحة الفيروس التاجي (COVID-19) على ممارسات إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟"

❖ فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية التالية:

- وجود تأثير للمحور الاقتصادي على كل من الممارسات العمالية والمحور البيئي وحقوق الإنسان.
- وجود تأثير لمؤشر الممارسات العمالية والعمل المناسب على المحور الاقتصادي والبيئي وحقوق الإنسان.
- وجود تأثير للمحور البيئي على المحور الاقتصادي ومؤشر الممارسات العمالية وحقوق الإنسان.
- وجود تأثير لمؤشر حقوق الإنسان على المحور الاقتصادي والممارسات العمالية والمحور البيئي.
- جائحة الفيروس التاجي (COVID-19) ستنعكس على تقارير المسؤولية الاجتماعية.

❖ أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية.
- بيان أهم التعديلات التي يمكن أن تحصل في تقارير المسؤولية الاجتماعية كنتيجة عن آثار فيروس كورونا.
- بيان أهم البنود التي من المفروض إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية خاصة في ظل تفشي الأوبئة.
- اقتراح مجموعة من البنود لتطوير الإفصاح في تقارير المسؤولية الاجتماعية ورفعها إلى مجلس مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) كورقة مقترحة للمساهمة في التطوير والمصادقة عليها.

❖ أهمية البحث:

- الكشف عن أهم البنود التي يجب إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل تفشي وباء كورونا.
- المساهمة في دعم مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) لمعرفة أهم البنود التي يمكن اقتراحها لتقوم بتضمينها كإفصاحات في تقارير المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركات.

❖ المنهج المتبع: ولمحاولة الإجابة على مشكلة البحث واختبار صحة فرضياته تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

❖ أنموذج البحث المقترح: ويمكن توضيح أنموذج البحث المقترح من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: أنموذج البحث المقترح



المصدر: من إعداد الباحثان

❖ هيكلية البحث: تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

أولاً: فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية

ثانياً: تقارير المسؤولية الاجتماعية

ثالثاً: العلاقة بين تداعيات فيروس كورونا وتقارير المسؤولية الاجتماعية

رابعاً: قياس مدى أهمية البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية

❖ الدراسات السابقة:

✓ بحث (العجلوني، 2013): "تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات- دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تقارير الاستدامة وأثر الإبلاغ عنها بالنسبة للشركات، فضلاً عن التعرف على مفهوم وأهمية حاكمية الشركات ومجالاتها، وكذا بيان أثر الحاكمية المؤسسية في التنمية المستدامة في المجتمعات المطبقة لها وتوضيح كيفية تجسيد تقارير الاستدامة لمفهوم الحاكمية في الشركات وذلك كله تم دون الاستناد على معايير (GRI) عكس ما كانت عليه دراستنا ومع هذا فإن هذه الدراسة تعتبر مرجعاً هاماً بحق لكل من يقومون بهذه الدراسات، وتمثلت عينة البحث في مدققي الحسابات الذي بلغ عددهم 120 مكتب تدقيق، أما نتائج البحث فكانت أن تقارير الاستدامة تعتبر التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث جلب الاستقرار إلى الأسواق التي تعمل من ضمنها الشركات.

✓ بحث (David, 2008): "Sustainability Reporting and the Global Reporting Initiative-Antecedents and Motives Affecting the Practice in Five Swedish Companies"

الأسبقيات والدوافع المؤثرة بالممارسات في الشركات السويدية الخمسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي من أجلها تقوم الشركات الخمسة السويدية بالإبلاغ عن الاستدامة فضلاً عن الأسباب التي تجعلهم يقومون بذلك وفق معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) إذ توقفت عند ذلك دون القيام بدراسة مستوى ذلك الإبلاغ، حيث تمثلت عينة الدراسة في شركات Holmen, SAS, SKF, Vattenfall & phone السويدية التي تقوم بالإبلاغ عن الاستدامة وفق معايير (GRI)، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة الاستدامة والإبلاغ عنها وفق معايير (GRI) هو نتيجة لأسبقيات متمثلة بحجم الشركة ونوع الصناعة والتقارير التقليدية وهيكل الملكية التي يحركها أصحاب المصلحة، كما توصلت أيضاً إلى أن احتمال الإبلاغ عن الاستدامة يزيد في حالة أن أصحاب المصلحة الخارجيين لهم تأثير قوي على الشركة، أو في حالة رغبة الشركة في الحصول على منافع مثل زيادة الشفافية وتحسين التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين وزيادة تحفيز الموظفين، وأن من الدوافع التي تؤثر على قرار الشركة لممارسة الاستدامة هي تحفيز الموظفين، زيادة الشفافية، وتحسين التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين. أما الدوافع للالتزام بمعايير (GRI) تتعلق بالمزايا الهيكلية مثل قابلية المقارنة والاتساق بين التقارير.

✓ بحث (Johansson, 2012): "The Assurance Process of GRI Sustainability Reports- Influence on Accountability and Transparency"

التأثير على المساءلة والشفافية: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات المؤكدة للإبلاغ عن الاستدامة للشركات السويدية وذلك لتقييم كيف أن عملية الضمان للاستدامة للشركات عينة البحث تؤثر على الشفافية والمساءلة ولكن لم يتم الاستناد في ذلك على معايير محددة للتوكيد على عملية الإبلاغ عن الاستدامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: أن ضمان الإبلاغ عن الاستدامة يعني ضمان تحمل المسؤولية من قبل الشركة ويمكن أن يكون في نفس الوقت إستراتيجية لتحقيق الأهلية من أصحاب المصلحة والمجتمع، أي أن زيادة الشفافية من خلال ضمان عملية الإبلاغ عن الاستدامة يمكن

أصحاب المصالح من تقديم التقييمات الخاصة بهم للمساءلة كما توفر الحوافز للشركات لتقديم التقارير عن تحمل المسؤولية الخاصة بأنشطتها، كما توصلت أيضا إلى أن استخدام معايير الإبلاغ والضمان للاستدامة يقلل إلى حد كبير من خطر الاستيلاء الإداري على ضمان العملية وبالتالي تكون عملية مفتوحة وموحدة تستعرض نوعية المعلومات في تقارير الاستدامة مما يزيد الشفافية ويعزز مصداقية تلك التقارير.

## 2. الفيروس التاجي مفهومه، نشأته، تداعياته الاقتصادية

### 1.2 مفهوم الفيروس التاجي:

ضربت جائحة الفيروس التاجي (Covid-19) الصين في بداية شهر كانون الثاني من العام 2019، وجلبت معها معاناة بشرية كبيرة، واضطرابات اقتصادية في القنوات المباشرة نتيجة الحجر الصحي، ووضع القيود على السفر، وإغلاق المصانع، والانخفاض الحاد في أنشطة قطاع الخدمات. (Mauro, 2020)

تعرف الجائحة فقهياً: بأنها الآفة التي تهلك الثمار وتجتاح الأموال وتستأصلها، وكل مُصيبة عظيمة وفتنة كبيرة. (مصطفى، 2006) وهذا التعريف يدل على أن أكثر الجوائح التي لها آثار على الالتزامات والحقوق هي جوائح الزرع والثمار، ولم يتم التوقف عند ذلك فقط وإنما توسعوا في مفهومها العام لتشمل أيضا المصائب العظيمة والفتن الكبيرة. وهذا المفهوم العام ينطبق على جائحة كورونا التي أصابت دول العالم، وعطلت الاقتصاد العالمي وأثرت على أعمال الناس وحياتهم المعيشية حتى أصبح الإجماع عليها عرفاً دولياً.

كما عرف بأنه: "نوع من الفيروسات التي تؤثر بشكل مباشر ورئيس على الجهاز التنفسي للإنسان، ويرتبط بنزلات البرد والالتهابات الرئوية والتهابات الشعب الهوائية، ويعد نوع من سبعة أنواع عرفت طبياً. (حسين، 2020، صفحة 3)

### 2.2 نشأة الفيروس التاجي:

يعود ظهور الفيروس التاجي (covid-19) إلى أواخر العام 2019، الذي تم فيه تحديد مجموعة من الحالات التي ظهرت عليها أعراض الالتهاب الرئوي لسبب غير معروف في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية. إذ في 31 كانون الأول 2019 حذرت الصين منظمة الصحة العالمية (WHO) من هذا الفيروس الجديد، لتعلن بعدها لجنة الطوارئ للوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية وتحديدا في 30 كانون الثاني من العام 2020، بأن تفشيته أصبح ضمن حالة "طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي". ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص المزيد من الحالات في دول أخرى من العالم، وقد اعتبرته منظمة الصحة العالمية وباء في 11 آذار 2020، بعد إدراكها لسرعة انتشاره ومضاعفات العدوى السريعة، والتأثير المتوقع على صحة الإنسان والمجتمعات والاقتصاد. (حسين، 2020، صفحة 3). وتتطلب مواجهته اتخاذ تدابير استثنائية ومناهج مدروسة من قبل الأنظمة الحكومية في البلدان النامية تشمل كافة المفاصل كونها الأقل تأثراً فيه مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً بغية حماية الأرواح والصحة العامة وموارد كسب الرزق؛ والذي يتطلب التنسيق والتعاون في تنفيذ البرامج بين الجهات المعنية، بما فيها وزارة الصحة، ووزارة الإعلام ووزارة الداخلية، ووزارة النقل والحكومات المحلية. (Srinivas Gurazada, 2020)

### 3.2 التداعيات الاقتصادية للفيروس التاجي:

تحولت أزمة الفيروس التاجي إلى صدمة اقتصادية في سوق العمل، الذي كان تأثيره ليس فقط على العرض (إنتاج السلع والخدمات) وإنما أيضا على الطلب (الاستهلاك والاستثمار). (ILO, 2020) وكمثال على ذلك، تغيرت اتجاهات اقتصاد الطيران في العام 2020 وجاءت عكسية الاتجاه، وكانت عبارة عن عاصفة حولت صناعة الطيران إلى مأساة اقتصادية، ومذبحة للوظائف نتيجة تفشيته، كما أجبر العالم على إيقاف أشكال السفر كافة، إلا في الحالات الإنسانية. ومع التعليق الكامل لمعظم الاقتصاد العالمي توقفت حركة الشحن أو تراجعت بشكل خطير، وهذا جعل شركات الطيران في العالم كله تعاني من تراجع الإيرادات إلى حدود لا تحمد عقبها. كما بدأت عدد من شركات الطيران حول العالم بنشر تقاريرها الأولية عن الربع الأول من العام الحالي، لتتكشف معها حجم المأساة التي حلت، ومن ذلك: ما أفصحت عنه مجموعة "إير فرانس - كا إل إم" من خسائر صافية بلغت (1.8) مليار يورو خلال الربع الأول، ومع تراجع في قدراتها (10,5%) خلال الربع الأول، كما و تتوقع انهيارا بنسبة (95%) خلال الربع الثاني، و بنسبة (80%) في الربع الثالث. كما أن الأزمة تتعدى حدود تراجع الإيرادات وتسجيل الخسائر، إلى دفع إيجارات

وقوف الطائرات في المطارات، وكذلك تكاليف الطاقم من الملاحين، وتمثل هذه التكاليف تدفقات نقدية باهظة جدا، مما يؤدي إلى أن تختار شركات الطيران تقليص رحلات الطيران، وتخفيض قوائم الأجور مع تسريح آلاف من الموظفين؛ ومن الأمثلة على ذلك ما أعلنته الخطوط الجوية النرويجية، عن التسريح المؤقت لنصف الموظفين والعمال في الشركة مع إيقاف (40%) من الرحلات الجوية الطويلة، و (25%) من الرحلات الجوية القصيرة. وكذلك ما تخطط له شركة مجموعة "إير فرانس - كال إل إم" لتخفيض موظفيها وتسريح ممن بلغوا (50 عامًا) والذين يشكلون ما نسبته (40%) من الموظفين. كما ويمكن مقارنة هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري التي ضربت البنوك الاستثمارية الأمريكية، مما تسببت في انهيارها تماما. لذا، تطالب شركات الطيران اليوم بخطط إنقاذ حكومية من أجل الصمود، وهذا ما أشارت إليه التقارير من أن هذا الاتجاه من الدعم يلقي قبولا عاما، حيث من المتوقع أن تحصل الشركة الفرنسية - الهولندية على مساعدة قدرها سبعة مليارات يورو من الدولة الفرنسية لمواجهة هذه الأزمة، بينما تنوي الحكومة الهولندية كذلك مساعدة "كال إل إم" بمبلغ يتراوح بين مليارين وأربعة مليارات يورو، وكذلك ما قامت به وزارة الخزانة الأمريكية بصرف (9.5) مليار دولار إضافية من برنامج دعم الرواتب لشركات الطيران الأمريكية، ليصل بذلك إجمالي الأموال المقدمة للقطاع الذي تضرر بشدة من الوباء إلى (12.4) مليار دولار، ورغم هذه الجهود، فإن أكثر التقارير تفاؤلا يشير إلى أن القطاع يحتاج إلى بضعة أعوام قبل العودة إلى مكانته السابقة.

([https://www.aleqt.com/2020/05/12/article\\_1826256.html](https://www.aleqt.com/2020/05/12/article_1826256.html), 2020)

وأكد (Danyluk, 2020) أن هذه الجائحة كان لها تأثير كبير على الأسواق المالية والاقتصاد بشكل عام، وتواجه الصناعات كافة تحديات كبيرة ترتبط بالظروف الاقتصادية والآثار السلبية الحالية المتوقعة لتفشيته على الأنشطة وانخفاض الإيرادات كما في أنشطة البيع بالتجزئة، فضلا عن تقلبات الأسواق المالية وتأكلها، وتدهور الائتمان، ومخاطر السيولة، وزيادة البطالة، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي التقديري للمستهلكين، وزيادة مستويات المخزون، وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وتسريح العمال والإجازات، وإعادة الهيكلة، وغيرها. وبالتبعية فإن استمرار الظروف إلى تراجع اقتصادي كبير ينعكس تأثيره السلبي في نتائج الأعمال والقوائم المالية للشركات على المدى الطويل الأجل.

كما استطرده مجموعة من الباحثين (Montréal, 2020) و (قيس، 2020) و (حسين، 2020، صفحة 4) ما تناولته منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأن هذا الوباء يمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، مما يتطلب على الشركات أن تطرح على نفسها الأسئلة ذات الصلة بالظروف الراهنة حول التداعيات الاقتصادية لتفشيته وهي: هل تعتمد الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر على (الإمدادات) سلسلة التوريد من المناطق المتضررة؟ ما هو التأثير على جانب المبيعات؟ ماذا يحدث لعمليات الشركة إذا ما أصيب الموظفون؟ ما مدى تعرض الشركة لتقلبات أسعار السوق؟ ما هو التأثير على التدفقات النقدية للشركة؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة ستعطي إشارات أولية إلى مدى خطورة الوضع. لذلك، فإن الأمر يفرض على كل شركة إجراء إعادة تقييم لأنشطتها وممارساتها مع مراعاة الحقائق والظروف والخصوصية لكل شركة لغرض اتخاذ قرارات تشغيلية مهمة بالتزامن مع هذه الجائحة ووفقا لأحدث التقديرات بعد إجراء المقارنات بين المتحقق في الفترات السابقة وما مخطط له وما حدث فعلا خلال الفترة الحالية.

كما أشار كل من (ILO, 2020) و (James K Jackson, 2020) إلى أن جميع الشركات بغض النظر عن حجمها، تواجه تحديات خطيرة مع تهديد حقيقي بانخفاض كبير في الإيرادات والإعسار وفقدان الوظائف بسبب إغلاق الحدود، وتداعير الحجر الصحي، والتي حالت من عدم إمكانية انتقال العمال إلى أماكن عملهم أو أداء وظائفهم، مما سيؤثر سلبا على دخل العاملين غير الرسميين والمؤقتين. أضف إلى ذلك عدم قدرة المستهلكين من شراء الاستثمارات والسلع والخدمات نظرا لظروف عدم التأكد والخوف من المجهول، مما سيؤدي إلى تأخير الاستثمارات وشراء السلع وتوظيف العمال.

ومما سبق يتضح لنا أن هناك بالفعل مؤشرات على أثر الفيروس بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، والذي دعا إلى قيام الحكومات المختلفة الإعلان عن توفير مساعدات مالية وغير مالية لقطاعات الصناعة المتعثرة والأعمال المتضررة. ويؤشر ذلك

أن هناك متطلبات واعتبارات للمحاسبة الحالية يجب مراعاتها عند معالجة الآثار المالية وغير المالية التي خلفها انتشاره والذي ألقى بظلاله على معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة "world business council for sustainable development" (WBCSD Council Meeting 2019) عند إعداد التقارير المالية لفترات إعداد التقارير المنتهية في 2020.

كما بين (James K Jackson, 2020) أن الآثار الاقتصادية للوباء تنعكس على الاقتصاد العالمي من خلال ثلاث قنوات تجارية وهي:

القناة الأولى: الانعكاس المباشر من خلال سلاسل التوريد حيث ينتشر النشاط الاقتصادي المنخفض من منتجي السلع الوسيطة إلى منتجي السلع النهائية؛

القناة الثانية: الانعكاس نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما يقلل الطلب على السلع بشكل عام، بما في ذلك الواردات؛

القناة الثالثة: الانعكاس من خلال انخفاض التجارة مع مصدري السلع الأساسية الذين يزودون المنتجين، مما يقلل بدوره من وارداتهم ويؤثر سلبيًا على التجارة والنشاط الاقتصادي للمصدرين.

وبشأنه فقد أشار الاقتصادي (Rungcharoenkitkul, 2020) إلى أن نتيجة التوقف المفاجئ العالمي، قد تم تقديره من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عمليات الإغلاق على نطاق والتي ستؤدي إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20-25٪ لكل شهر توقف، مما يعني أن الإغلاق لمدة ثلاثة أشهر سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 5-7٪ في الناتج المحلي الإجمالي السنوي. كما بين (ILO, 2020) أن أهم الآثار التي ظهرت نتيجة عن هذا الوباء أيضا هو الانكماش الاقتصادي وتوقعات ازدياده بما يؤدي إلى الركود حتى بعد إيجاد العلاج له، فضلا عن تفشي حالات البطالة وعجز السداد للائتمان، وهبوط في أسعار الأسهم في الأسواق المالية. وأكد ذلك كل من (James K Jackson, 2020) و (حسين، 2020، صفحة 5) بأن أفاق الاقتصاد وكمية ونوعية العمالة تتدهور بسرعة، في حين أن التوقعات المحدثة تختلف اختلافاً كبيراً -وتشير جميعها إلى تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك على الأقل في النصف الأول من عام 2020، وفقاً للتوقعات المحدثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن التأثير الأكبر سيكون لقيود الاحتواء على كل من:

- ✓ تجارة التجزئة والجملة، وعلى الخدمات المهنية والعقارية، بالرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين البلدان.
- ✓ يمكن أن يؤدي إغلاق الأعمال إلى تقليل الناتج الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة والرائدة بنسبة 15٪ أو أكثر؛ كما قد تشهد الاقتصاديات الناشئة الأخرى انخفاضاً في الإنتاج بنسبة 25٪.
- ✓ يمكن أن تتأثر البلدان المعتمدة على السياحة بشكل أكبر، في حين أن البلدان ذات القطاعات الزراعية والتعدينية الكبيرة يمكن أن تتعرض لتأثيرات أقل حدة، إذ من المرجح أن تتباين التأثيرات الاقتصادية عبر البلدان لتعكس الاختلافات في توقيت ودرجة تدابير الاحتواء.

وأوضح (حسين، 2020، صفحة 4) أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها بلدان اليورو لمعالجة الآثار الاقتصادية لتفشيته هو فسخ المجال للتوقف الاختياري للشركات المتعثرة عن سداد القروض، على أن يسمح للمصارف بإعادة التفاوض على التعويضات الائتمانية نتيجة لذلك التوقف. وأكد ذلك (Rungcharoenkitkul, 2020) و (حسين، 2020، الصفحات 4-5) بأنه سيكون من الصعب تحديد الأضرار المحتملة الطويلة الأجل الناتجة عن الإغلاق الاقتصادي لأنها تكون كبيرة، وأن الشركات المفلسة لن تقدم أي مساهمة في الإنتاج بعد رفع الاحتواء، والذي ينعكس بدوره على تعطيل سلاسل التوريد للشركات الباقية، كما ويفقد العمال العاطلون عن العمل مهاراتهم وعلاقاتهم طويلة الأمد مع الشركات وانقطاع الإنتاج والبطالة وانخفاض في المبيعات أو الأرباح أو الإنتاجية وإغلاق الشركات والمخازن والتأخر في توسعات الأعمال المخطط لها وعدم القدرة على زيادة التمويل وزيادة التقلبات في قيمة الأدوات المالية وانخفاض السياحة وتعطل السفر غير الضروري والرياضة والأنشطة الثقافية وغيرها من الأنشطة الترفيهية، وكذلك الآثار العامة المتزايدة له نتيجة لتأثيرها السلبي في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الرئيسية.

كما ويمكن تحديد التكلفة الاقتصادية له عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال الفرق بين التوقعات الحالية وتوقعات ما قبل Covid-19 (Rungcharoenkitkul, 2020). في حين تناول (حسين، 2020، صفحة 5) تأثير تفشيه على تكاليف الإنتاج في الشركات الصناعية بطرق عدة كالنقص في المواد، والعمالة، وتعطل المصانع غير المخطط له، والذي إذا استمر فقد يؤدي إلى انخفاض غير طبيعي في مستويات الإنتاج؛ وفي مثل هذه الظروف يتطلب من الشركات أن تعترف بالتكاليف الثابتة الإضافية كعبء على نتيجة النشاط مباشرة ضمن مصروفات الفترة وعدم تخصيصها على غرض التكلفة (المنتج، الخدمة) لعناصر بضاعة آخر المدة.

وفي ظل هذه الظروف هناك حاجة إلى استجابات سياسية سريعة ومنسقة على المستويين الوطني والعالمي، مع قيادة قوية متعددة الأطراف، وتعتبر التدابير التي تتخذ من جانب الطلب على حماية أولئك الذين يواجهون خسائر في الدخل بسبب الإصابة أو انخفاض النشاط الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية لتحفيز الاقتصاد، خاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض والمجموعات المحرومة بالفعل من العمال؛ بالإضافة إلى المخاوف بشأن صحة العمال وأسرههم والتي يجب إعطاؤها الاهتمام والأولوية القصوى لحمايتهم من خطر العدوى؛ إذ سيؤثر أيضا والصدمات الاقتصادية اللاحقة على عالم العمل عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: (1) كمية الوظائف (البطالة والعمالة الناقصة)؛ (2) جودة العمل (مثل الأجور والحصول على الحماية الاجتماعية)؛ (3) التأثيرات على مجموعات محددة تكون أكثر عرضة للنتائج السلبية في سوق العمل. ويمكن أن نتطرق للنقاط الثلاثة أعلاه بشيء من التفصيل كما يلي (ILO, 2020):

✓ **كمية الوظائف:** إذ تشير التقديرات الأولية لمنظمة العمل الدولية إلى ارتفاع كبير في البطالة والعمالة الناقصة في ظل تفشيه. حيث تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع في البطالة العالمية بين 5,3 مليون (سيناريو "منخفض") و 24,7 مليون (سيناريو "مرتفع") من مستوى أساسي يبلغ 188 مليون في عام 2019. ويقترح السيناريو "المتوسط" زيادة قدرها 13 مليون (7,4 مليون في البلدان عالية الدخل). وعلى الرغم من أن تقديرات الأرقام لا تزال غير مؤكدة، إلا أن جميعها تشير إلى ارتفاع كبير في البطالة العالمية. ومن المتوقع أن تزداد العمالة الناقصة على نطاق واسع.

✓ **جودة العمل:** حيث في ظل تدابير الحجر الصحي سينخفض كل من عرض العمالة والنشاط الاقتصادي. عند هذه النقطة، يشير تقدير أولي (حتى 10 آذار/ مارس) إلى أن العمال المصابين فقدوا بالفعل ما يقارب من 3 أشهر عمل، مع ما يترتب على ذلك من فقدان الدخل (للعمال غير المحميين). حيث تنطوي آثار العمالة على خسائر كبيرة في الدخل للعمال. ومن المتوقع أن تتراوح الخسائر الإجمالية في دخل العمل بين 860 و 3.440 مليار دولار أمريكي. وستترجم خسارة دخل العمالة إلى انخفاض استهلاك السلع والخدمات، وهو ما يضر باستمرار الأعمال ويضمن مرونة الاقتصاديات. إذ من المرجح أن يزيد الفقر لدى العامل بشكل ملحوظ، ذلك أن الضغط على الدخل الناتج عن انخفاض النشاط الاقتصادي سوف يلقي بالعمال بالقرب من خط الفقر أو تحته.

✓ **التأثيرات على مجموعات محددة تكون أكثر عرضة للنتائج السلبية في سوق العمل:** حيث يمكن أن يكون للأوبئة والأزمات الاقتصادية تأثير غير متناسب على شرائح معينة من السكان، مما قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة وازدياد الحاجة مما يتطلب التدخل الحكومي والتكافل الاجتماعي للإنقاذ.

#### 4.2 السياسات الرئيسية للتخفيف من آثار الفيروس التاجي (COVID-19) على عالم العمل:

يرى (James K Jackson, 2020) أن الاستجابة للوباء يكون لها تأثير كبير ودائم على الطريقة التي تنظم بها الشركات قوى العمل، وسلاسل التوريد العالمية، واستجابة الحكومات للأزمة الصحية العالمية، إلا أن (ILO, 2020) يرى أن تكون سياسات التخفيف من آثاره على عالم العمل من خلال تركيز استجابات السياسة على هدفين رئيسيين هما: تدابير الحماية الصحية والدعم الاقتصادي في جانبي العرض والطلب، وكالاتي:

✓ **يجب حماية العمال وأصحاب العمل وأسرههم من المخاطر الصحية له، وذلك من خلال إدخال وتعزيز تدابير الحماية في مكان العمل وعبر المجتمعات المحلية، الأمر الذي يتطلب دعماً واستثماراً عاماً على نطاق واسع.**

✓ ينبغي بذل جهود سياسية منسقة وواسعة النطاق في الوقت المناسب لتوفير فرص العمل ودعم الدخل وتحفيز الاقتصاد والطلب على العمالة.

إن هذه التدابير لا تحمي الشركات والعمال من نقص العمالة وفقدان الدخل فقط، وإنما تساعد أيضًا في منع سلسلة من صدمات العرض (مثل الخسائر في القدرات الإنتاجية للعمال) وصددمات الطلب (مثل قمع الاستهلاك بين العمال وأسرهم)؛ والتي يمكن أن تؤدي إلى ركود اقتصادي طويل الأمد.

## 5.2 الركائز الثلاثة الرئيسية لمحاربة الفيروس التاجي (COVID-19) على أساس معايير العمل الدولية:

وتتمثل الركائز الثلاثة الرئيسية لمحاربته على أساس معايير العمل الدولية فيما يلي (ILO, 2020):

✓ حماية العمال في مكان العمل لتقليل الآثار المباشرة له، بما يتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية وتوجهاتها، وذلك من خلال:

- تحسين تدابير الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك التباعد الاجتماعي، وتوفير المعدات الوقائية (خاصة للعاملين في مجال الصحة والعاملين في الحلفاء، والمتطوعين وغيرهم ممن هم على اتصال دائم بالناس)، وإجراءات النظافة الصحية وأشكال تنظيم العمل (مدعومة بحملات الإعلام والتوعية)، ومن خلال الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال وممثلهم، على سبيل المثال لجان الصحة والسلامة المهنية؛

- تشجيع ترتيبات العمل المرنة المناسبة، مثل العمل عن بعد؛

- منع التمييز والاستبعاد المتعلقين بـ COVID-19؛

- تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الصحية الممولة بشكل جماعي للجميع، بما في ذلك العمال غير المؤمن عليهم وأسرهم؛

- توسيع نطاق الوصول إلى إجازة مرضية مدفوعة الأجر مموله بشكل جماعي، واستحقاقات المرض، وإجازة رعاية الطفل لضمان أمن الدخل لأولئك المرضى أو المعزولين أو الذين يرعون الأطفال أو المسنين أو أفراد الأسرة الآخرين.

✓ تحفيز الاقتصاد والطلب على العمالة من خلال السياسات الاقتصادية والتوظيفية لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

- السياسات المالية النشطة، لاسيما تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات المستهدفة والمثبتات التلقائية، مثل إعانات البطالة، إلى جانب الاستثمار العام والإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخل المنخفض والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)؛

- السياسة النقدية التكميلية (تخفيضات أسعار الفائدة، وتخفيف معدلات الاحتياطي، ومخصصات السيولة المستهدفة)؛

- الإقراض المستهدف والدعم المالي لقطاعات محددة لحماية الشركات، وخاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. يعد الاستثمار في النظم الصحية أمرًا حاسمًا في بناء المرونة ضد هذا الوباء ولكنه يوفر أيضًا فرصة لخلق وظائف لائقة.

✓ حماية العمالة والدخل للمؤسسات والعمال الذين تأثروا سلبًا بالتأثيرات غير المباشرة (إغلاق المصانع، وتعطيل سلاسل التوريد، وحظر السفر، وإلغاء الأحداث العامة، وما إلى ذلك)، وذلك من خلال:

- الحماية الاجتماعية من خلال المخططات القائمة و/أو المدفوعات الخاصة للعمال، بما في ذلك العمال غير النظاميين والعاملين والموسمييين والمهاجرين والعاملين لحسابهم الخاص (على سبيل المثال من خلال الحصول على إعانات البطالة والمساعدة الاجتماعية وبرامج التوظيف العامة)؛

- مخططات الاحتفاظ بالعمالة، بما في ذلك ترتيبات العمل لفترات قصيرة/إعانات البطالة الجزئية وغيرها من أشكال الدعم المحددة زمنيًا للشركات، مثل إعانات الأجور [والتخفيضات المؤقتة لضريبة الرواتب/الإعفاءات من اشتراكات الضمان الاجتماعي]، وتوفير الإجازة مدفوعة الأجر وتمديد ما هو موجود استحقاقات العمال، والإجازات التدريبية والمنح والبرامج ذات الصلة؛



■ إجراءات التخفيف المالي/الضريبي والمقيدة بوقت والمدة لدعم استمرارية العمل، وخاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص (مثل الإعانات، والوساطة الائتمانية/إعادة التمويل للتغلب على قيود السيولة).

### 3. تقارير المسؤولية الاجتماعية

تعتبر تقارير المسؤولية الاجتماعية بمثابة المحصلة النهائية لاعتماد معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية، وانطلاقاً من ذلك نتطرق في هذا المحور إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية المطلوب أن يتم الإبلاغ عنها في تقارير المسؤولية الاجتماعية وفق معايير (GRI)، كما نقوم بالتطرق أيضاً إلى المبادئ التي نصحت باعتمادها معايير (GRI) أثناء إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم نتطرق إلى المزايا التي تحققها إعداد هذه التقارير.

#### 1.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:

وفقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة "world business council for sustainable development" (WBCSD Council Meeting 2019) تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة عبر التعاون بين الموظفين وممثلهم وأسرههم والمجتمع المحلي، لتطوير الأعمال لغرض توفير الحياة والعيش الكريم (Li, 2019, p. 354). ويتمثل التحدي الجديد المتمثل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) هو كيف تكون أكثر مساءلة تجاه أصحاب المصالح؛ فيذهب كل من (Peršić, 2017, pp. 285-303) إلى وجوب توفير تقارير عن المعلومات غير المالية، ومنها مسؤولية الشركات اجتماعياً وإفصاح عنها، وأكد (محمد، 2013) ذلك؛ فيرى أن الإفصاح يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تحسين جودة مخرجات النموذج التنبؤي للتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثم دقة تقييم أداء الشركة من قبل الأطراف ذات العلاقة ومنهم (أصحاب المصالح). كما أيد الأدب المحاسبي ذلك أيضاً وذهب إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) تلعب دوراً مهماً في الميزة التنافسية المستدامة ورضا العملاء وسمعة الشركات، وتصوير مدى استجابتها لاحتياجات المجتمع الذي تعتمد عليه من أجل الاستمرار في نشاطها (Saedi, 2015, pp. 341-350).

كما أشار (Nurlela, 2008) أن المسؤولية الاجتماعية تزيد من رأس مال الشركة العلائقي، نتيجة تحسين علاقة الشركة مع أصحاب المصالح من العملاء والموظفين والمجتمع والملاك. وهو ما أشار إليه (Tench, 2016) في دراسته بأن الشركات التي أدركت أهمية الإفصاح عن المشاركة في الأعمال المجتمعية والخيرية مؤخرًا بتقارير منفصلة، قد زاد من عامل ثقة عملائها وكسب ولاءهم ومن ثم زيادة حصتها السوقية. كما دعت دراسة (Tjia, 2012, pp. 169-178) الشركات على التركيز والتوافق والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب الأرباح، إذ أكدت على أن المسؤولية الاجتماعية للأعمال تعتبر أساس أخلاقيات الأعمال للوفاء بالالتزامات الاقتصادية تجاه أصحاب المصالح والأطراف الأخرى.

وأشار (Servaes, 2013) أن معيار (ISO, 26000) قد حدد الموضوعات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية بأنها (حوكمة الشركات، حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، ممارسات التشغيل العادلة، قضايا المستهلك، التنمية والمشاركة المجتمعية). كما أشارت إليه دراسة (Chernev, 2015) في تحديد أهمية المسؤولية الاجتماعية، لغرض تحقيق التوازن النسبي بين العلاقة الاقتصادية (الإنتاج) والعلاقة الاجتماعية (دعم البعد الاجتماعي)، أضف إلى ذلك تقييم سمعة الشركات من منظور ربحيتها ومراكزها المالية ورسالتها تجاه المجتمع والإفصاح عن دورها المؤسسي في عمليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

ويرى (Marom, 2010) أن البنية المعاصرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتم قياسها تتضمن الأبعاد التالية:

- ✓ علاقات الموظفين: يقيس هذا البعد أداء الشركات في رعاية موظفيها ويشمل القضايا التالية: إدارة علاقات العمل، وممارسات مكافحة التمييز، وسلامة الموظفين.
- ✓ حقوق الموظفين: هذا البعد يقيم أداء الشركات فيما يتعلق بحقوق الموظفين الذي يشير إلى إساءة استخدام أسواق العمل وظروف العمل غير الإنسانية.

- ✓ المنتج: يقيس هذا البعد أداء الشركات فيما يتعلق بجودة وسلامة منتجاتها والممارسات الإعلانية وخدمات ما بعد البيع.
- ✓ البيئة: يقوم هذا البعد بتقييم أداء الشركات في مجال الحفاظ على البيئة بما في ذلك الجهود التي تبذلها للحد من الآثار السلبية لأنشطتها ومنتجاتها على البيئة وتخفيض التلوث إلى الحدود القانونية.
- ✓ المجتمع: يقوم هذا البعد بتقييم أداء الشركات من ناحية مدى مساهمتها في المجتمعات التي تعمل فيها، ويشمل هذا البعد القضايا التالية: معاملتها لسكان المحليين ومساهمتها في التعليم والصحة والالتزام بالتبرعات الخيرية.
- ✓ حوكمة الشركات: يقوم هذا البعد بتقييم أداء الشركات فيما يتعلق بسلوك الأعمال المناسب، بما في ذلك الشفافية والإبلاغ المناسب للمساهمين والمساءلة اتجاه الجمهور وقضايا الفساد.

### 2.3 مبادئ إعداد تقارير الاستدامة:

تشير بعض المؤلفات (Touche, 2011) (العزم، 2011) أن مبادئ إطار (GRI) لاقت قبولاً وانتشاراً في الكثير من الدول، وتناولتها المنظمات العالمية الاقتصادية والهيئات المحاسبية في الكثير من المؤتمرات وأكدت على قبولها، ومنها منتدى دافوس الاقتصادي؛ الذي تم التأكيد فيه على أن الاعتماد على إطار (GRI) كمعيار يحكم التقرير، سيحقق المطلوب من تقرير المسؤولية الاجتماعية؛ ومصدر رئيس في توفير المعلومات غير المالية. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والانتكاد (UNCTAD) في العام 2010 أكد على الحاجة إلى تحويل مفهوم الاستدامة إلى إستراتيجية ملموسة داخل الشركات، وأطلقت الأمم المتحدة عشرة مبادئ ضمن الاتفاق العالمي في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد الذي هو أكثر شمولاً لاحتوائه على مؤشرات إفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ويرى (الخفاجي، بلا تاريخ) أنه في ظل معايير (GRI) يتاح للشركات أن تختار عند قيامها بإعداد تقارير الاستدامة خيار واحد من بين الخيارين التاليين:

- ✓ الخيار الأساسي: الذي يحتوي على العناصر الأساسية لتقارير الاستدامة، ويوفر الخلفية التي توضح للشركة تأثيرات أداؤها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأداؤها في مجال الحوكمة.
- ✓ الخيار (الشامل) المفصل: والذي يبني على الخيار الأساسي باشتراط الإفصاحات الإضافية العامة فيما يخص إستراتيجية الشركة، التحليل، الحوكمة، الأخلاقيات والنزاهة؛ بالإضافة إلى ذلك تكون الشركة ملزمة بالإبلاغ عن أداؤها على نحو أكثر تفصيلاً من خلال الإعلان عن جميع المؤشرات المتعلقة بالجوانب الجوهرية المحددة. حيث يركز كلا الخيارين على عملية تحديد (الجوانب الجوهرية) التي تعكس الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة للشركة، أو التي تؤثر بشدة على تقييمات أصحاب المصلحة وقراراتهم.

### 3.3 مزايا تقرير الاستدامة:

يمثل تقرير الاستدامة مطلب من الشركات والعمال والموظفين والمستثمرين، الغرض منه محاولة قياس أداء الشركة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة (دون المساس بحق الأجيال القادمة) والإفصاح عن هذا الأداء وتحمل المسؤولية أمام الأطراف الداخلية والخارجية (العزم، 2011).

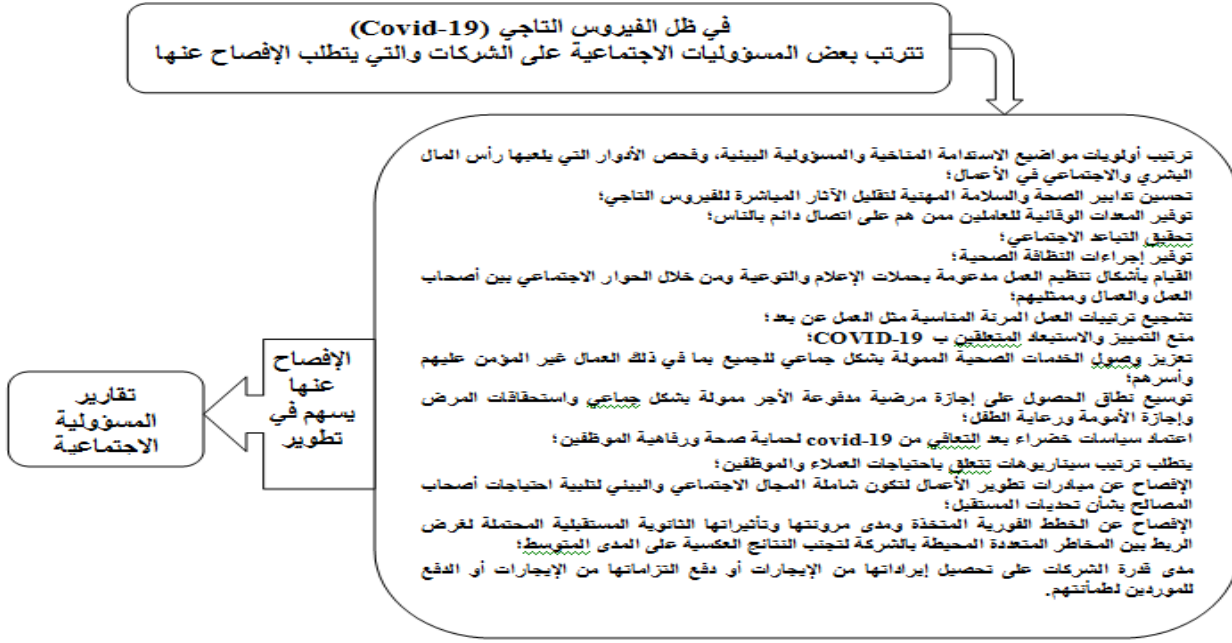
كما ويتضمن تقرير الاستدامة توفير معلومات عن الآثار الاقتصادية (خصوصاً ما لا يتم توفيره منها بالتقارير المالية)؛ بالإضافة إلى توفير معلومات عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركة، وبيان مدى تأثيرها على القيم المحققة لحملة الأسهم، وبناءً عليه يجب مراعاة أن لا يتم استخدام مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كمترادفين وذلك؛ لأن الاستدامة تشمل التفرع عن النمو بالأشكال المختلفة برأس المال (المالي، الاجتماعي، الطبيعي)، أما المسؤولية الاجتماعية فتركز على المدى القصير الخاص بالأنشطة الخيرية والامتثال للقوانين السارية، وتحسين ظروف العمل (International Federation of Accountants, 2009). أما بشأن أهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية فقد أشار المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC, 2011) (International Integrated Reporting Council) أن هذه التقارير لها دوراً إيجابياً في الإفصاح عن البعد الاجتماعي؛ من خلال إشارات الإنذار المبكر عند عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. وأكد (Rodrigue, 2014, pp. 119-149) إلى وجود فجوة توقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالالتزامات البيئية والاجتماعية، وبالتالي فإن ذلك القصور في الإفصاح له تأثير على قرار الاستثمار.

وبين (العجلوني، 2013) مزايا أداء الاستدامة الجيدة التي أبرزتها الجهود المختلفة والإبلاغ عنها بأنها (مقياساً لمدى فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها وتنظيمها كدليل توجيهي ومرجع للمبادرات المستقبلية، للتصرف كحافز للإبداع والمساعدة وتسهيل الحصول على فرص أعمال جديدة وترسيخ مبادئ الحاكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة). كما تناولت دراسة (IFAC, 2011) تحديد أبعاد مفهوم الاستدامة من خلال بيان أن التقرير عن الاستدامة يشمل ثلاثة أبعاد يؤدي الاهتمام بها إلى تعظيم القيمة المحققة للمساهمين، وهي الجدوى الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية، وأن هذا التقرير بأبعاده الثلاثة سيؤدي لتحسين أداء الأعمال والمساهمة في تحسين بيئة صنع القرار المتخذ وما تشمله من معلومات، والتي نالت اهتمام العديد من المستخدمين خاصة في ظل ما ارتبط بالأزمات والأزمة المالية العالمية الحالية من قصور محاسبي وما تطلبه ذلك من العمل على تحسين نموذج القرار وما تشمله من معلومات. ويتضح مما سبق بأن هناك ضرورة لتوسيع نطاق الإفصاح في التقارير المالية عن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية، واللذان ينتظران إصدار معيار محاسبي دولي خاص بهما وفقاً للاتجاه الحديث في وضع منهج لتقديم التقارير المالية؛ فيما يعرف بالتقارير المتكاملة (Integrated Reporting) من قبل مجلس التقارير الدولية المتكاملة (IIRC) وكبرى الشركات والهيئات المحاسبية العالمية (IFAC, IASB, FASB) والأكاديميين بهدف تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وأسواق المال من المعلومات على أسس إدارية ومالية، ودعم متطلبات إعداد تقارير الاستدامة في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية من خلال تحديد مداخل توفير المعلومات التي تلي احتياجات أصحاب المصالح وأسواق رأس المال، وتحديد محتوى معلومات تقرير المسؤولية الاجتماعية وفق متطلبات المبادرة العالمية. وتتضمن مؤشرات الأداء الاجتماعي اللازمة في تقرير المسؤولية الاجتماعية والتي تمثل الجانب المحوري للأداء الذي تعمل فيه الشركة والمرتبط بـ (الممارسات العمالية، العمل اللائق، حقوق الإنسان، المجتمع، مسؤولية الإنتاج).

#### 4. العلاقة بين تداعيات فيروس كورونا وتقارير المسؤولية الاجتماعي

صاحب ظهور جائحة الفيروس التاجي قيام الشركات بمجموعة من المهام تدخل ضمن مسؤوليتها الاجتماعية لم تكن تقم بها من قبل في ظل الظروف العادية، إذ من بينها نجد توفير المعدات الوقائية للعاملين ممن هم على اتصال دائم بالناس، وتشجيع ترتيبات العمل المرنة المناسبة مثل العمل عن بعد وما إلى ذلك من المهام الأخرى التي أصبحت من ضمن مسؤوليتها الاجتماعية تزامناً مع ظهور جائحة الفيروس التاجي (أنظر الشكل رقم 2 أدناه)، حيث أن هذه المهام القيام بها من طرف الشركات والالتزام بالإفصاح عنها سيسهم إلى إضافة بنود أخرى إلى جانب البنود التي تم وضعها سابقاً من طرف مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) وبالتالي تطوير تقارير المسؤولية الاجتماعية. ما يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية ومنه تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية.

## الشكل 2: علاقة تداعيات الفيروس التاجي (Covid-19) بتقارير المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثان

## ❖ استجابة الشركات لجائحة الفيروس التاجي (Covid-19) ومسؤوليتها الاجتماعية:

إن الطريقة التي تستجيب بها الشركات الكبرى لأزمة الفيروس التاجي هي لحظة قرارات حاسمة تتطلب إجراءات فورية لا يمكن أن تتخذها سوى الشركات، لغرض زيادة إرثها وسمعتها؛ فالعديد من الشركات الكبرى تتحدث عن وجود غرض اجتماعي ومجموعة من القيم، أو عن مدى اهتمامهم بموظفيهم وأصحاب المصلحة الآخرين.

فالآن هو الوقت المناسب للشركات لتحقيق هذا الالتزام؛ وتشير الأبحاث إلى أن الناس يعتقدون حقاً أن لشركتهم غرضاً وقيماً واضحة، عندما يرون أن الإدارة تتخذ قرارات تضحي فيه بريحتها على المدى القصير من أجل الالتزام بهذه القيم. ومن الأمثلة على ذلك قبل ثمانية وثلاثين عاماً، توفي سبعة أشخاص في شيكاغو نتيجة تناولهم حبوب Tylenol المسمومة، وكان حدثاً نادراً ومحلياً، لكن شركة جونسون آند جونسون المنتجة قامت مباشرة بسحب جميع حبوب تايلينول من جميع المذاخر والصيدليات، مما أدى إلى خسارتها خسارة كبيرة كمساهمة من الشركة لتجنب أي حالة وفاة إضافية ممكن أن تسببها حبوب Tylenol. ومنذ ذلك التاريخ لا تزال الناس تتحدث عن هذا القرار التاريخي الذي انعكس على سمعة الشركة ومازالت تدرس هذه الحالة في كليات إدارة الأعمال لتناقليها الأجيال لالتزامها بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه المجتمع. وكذلك عندما واجهت شركة الاستشارية للأثر الاجتماعي FSG، ركوذاً عام 2008، مما أدى إلى اتخاذها قراراً بعدم تسريح الموظفين، وإنما اتخذت قرار لتخفيض الرواتب بشكل تدريجي وحسب الجهود المبذولة في أداء المهام، وبعد أكثر من عقد من الزمان، لا يزال المجتمع يتحدث عن قرارها التاريخي- كما وقررت الشركة في هذه الأزمة التاجية الحالية تكرر ذلك القرار مرة ثانية التزاماً منها بمسؤوليتها الاجتماعية.

وفيما يلي بعض القرارات التي يمكن للشركات القيام بها لمساعدة موظفيها ومورديها الصغار ومقدمي الرعاية الصحية والمجتمعات:

✓ **الموظفين:** يتطلب من الشركات مساعدة موظفيها اللذين تم تسريحهم، وأن هكذا قرار سيتترك في نفوس الموظفين أثراً كبيراً سيدفعهم للوفاء والإخلاص بالعمل وزيادة الانتماء والولاء للشركة، وبذل المزيد من الجهد للإنتاج بأعلى طاقة، أضف إلى ذلك مزايا السمعة للأجيال اللاحقة. وأن أحد الخيارات المتاحة هو قرار الاستمرار في دفع الأجور مع اتخاذ قرار بتخفيضها. وأن ما التزمت به كل من شركة (Walmart) و (Microsoft) و (Apple) و (Lyft) واتخاذها قرارات مواصلة المدفوعات للعاملين بالساعة خلال الأسبوعين الأولين من الإغلاق، تعتبر قرارات جريئة وضرورية ليس من حيث مسؤولية الشركات

الاجتماعية فحسب؛ وإنما هذا القرار سيقبل إلى حد كبير من تكاليف إعادة توظيف الموظفين عندما يعود الاقتصاد إلى طبيعته.

✓ خيار عملية إقراض الموظفين إذا تركوا العمل من تلقاء أنفسهم، وبالتالي فإنهم سوف يلجؤون إلى ديون بطاقات الائتمان والمقرضين وتحملهم تكاليف الإقراض التي ستفرض عليهم بنسبة فائدة تزيد عن 20٪ في الوقت الذي يمكن فيه للشركات الاقتراض بنسبة 2٪ أو 3٪ كما ويجب على الشركات استخدام ائتمان و ضمانات الشركات لترتيب قروض منخفضة أو بدون فائدة لموظفيها، وقيامهم بالطلب من بنوكهم توفير قروض تساوي شهراً من صافي الأجر بفائدة 3٪، مضمونة من قبل الشركة، ويمكن للموظفين تسديد القروض خلال العام المقبل من رواتبهم عند عودتهم إلى العمل ويمثل ذلك نقطة قوة للشركة لوفائها تجاه موظفيها ورفع كاهل المديونية عنهم وتوفير العيش الرغيد لهم ولأسرهم.

✓ الرعاية الصحية: في جميع الاحتمالات، سيحتاج عدد قليل جداً من موظفي الشركة إلى رعاية طبية بالفعل، ولكن إذا لم يكن لديهم تأمين، فقد يؤدي ذلك أيضاً إلى عدم الحصول على الرعاية؛ وفي هذه الحالة يجب على الشركات أن تعرض تغطية النفقات الطبية لجميع الموظفين غير المؤمن عليهم، ويمكن للشركات التفاوض مع شركة التأمين الخاصة بهم للحصول على قسط إضافي لتغطية هذه التكاليف.

✓ الموردون الصغار: يجب أن تقدم الشركات مدفوعات مسبقة لمورديها الصغار، مقابل السلع التي سيحتاجونها عند عودتهم إلى الإنتاج.

✓ مقدمي الرعاية الصحية: تواجه بعض دول العالم نقصاً حاداً في الإمدادات الطبية الأساسية. ولكنكم كشركة عالمية يمكنكم الوصول إلى الموارد في كل مكان، وقد زادت الحاجة إلى الأقنعة في الصين وكوريا الجنوبية، في حين أن هناك فائض في الولايات المتحدة وأوروبا، فيجب على الشركات شراء وشحن الإمدادات من الأماكن التي فيها كثافة إنتاجية وإرساله إلى البلدان التي تحتاجه، وتسجيل مواقف إنسانية حتى لو تحملت خسائر نظير ذلك؛ لتلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات التي تمر بأزمات وكوارث، وتعتبر هذه الخطوات الجريئة والمبدعة المتخذة من قبل الشركات لتقديم المساعدة الفورية هي بمثابة إرث مستقبلي.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرض مؤشرات الأداء الاجتماعي اللازمة في تقرير المسؤولية الاجتماعية والتي تمثل الجانب المحوري للأداء الذي تعمل فيه الشركة والمرتبطة ب (المحور الاقتصادي، الممارسات العمالية والمحور البيئي، حقوق الإنسان).  
ويبين الجدول (01) تلك المحاور وكالاتي:

الجدول 1: محاور المؤشرات الرئيسية والفرعية للمسؤولية الاجتماعية التي تأثرت بجائحة الفيروس الناجي

المؤشر الرئيسي	المحور الاقتصادي (EC)		الممارسات العمالية والعمل المناسب (LA)		المحور البيئي (EN)		حقوق الإنسان (HR)	
	عدد	المؤشر الفرعي	عدد	المؤشر الفرعي	عدد	المؤشر الفرعي	عدد	المؤشر الفرعي
مدى أهمية إضافة مؤشرات إلى تقرير المسؤولية الاجتماعية	1	الإفصاح عن مدى قدرة الشركات على تحصيل إيراداتها من الإيجارات أو دفع التزاماتها	1	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتشجيع ترتيبات العمل المرنة المناسبة مثل العمل عن بعد	1	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتوفير إجراءات النظافة الصحية	1	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتحقيق التباعد الاجتماعي
	1	الإفصاح عن الخطط الفورية المتخذة ومدى مرونتها وتأثيراتها الثانوية المستقبلية المحتملة	1	الإفصاح عن متطلبات السلامة الصحية والمهنية	1	الإفصاح عن ترتيب أولويات مواضيع الاستدامة المناخية والمسؤولية البيئية	1	الإفصاح عن إجراءات توسيع نطاق الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر
	1		1	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتوفير المعدات	1	الإفصاح عن مبادرات تطوير	1	الإفصاح عن منع التمييز والاستبعاد المتعلقين ب

	COVID-19؛		الأعمال لتكون شاملة المجال الاجتماعي والبيئي		الوقائية للعاملين		
1	يتطلب الإفصاح عن ترتيب سيناريوهات تتعلق باحتياجات العملاء والموظفين	2	الإفصاح عن اعتماد الشركات سياسات خضراء بعد التعافي من COVID- 19 لحماية صحة ورفاهية الموظفين.	1	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الصحية الممولة بشكل جماعي		
				1	القيام بأشكال تنظيم العمل مدعومة بحملات الإعلام والتوعية ومن خلال الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال وممثلهم		

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري

وعليه، فإن جائحة الفيروس التاجي لها انعكاسات على بعض الممارسات الاجتماعية غير العادية مما يتطلب الإفصاح عنها وبيان مدى التزام الشركات بمسؤولياتها؛ أضف إلى ذلك أن هذه الأحداث والمجالات جديدة التي أحدثها انتشار الفيروس التاجي لا بد من تضمينها كمؤشرات جديدة أساسية أو فرعية ضمن تقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية لضمان أكبر قدر من الشفافية لتوفير التوكيد لمبادئ إعداد التقارير ضمن مبادئ الـ GRI لتوفير الإفصاح التام عن المعلومات الخاصة التي تلبى احتياجات أصحاب المصالح لغرض تمكينهم من بناء نموذج قرار سليم. وكخطوة مستحدثة يتطلب تطوير التقارير غير المالية بالتزامن مع تطوير الإفصاح المالي في التقارير المالية لتوفير معلومات ملائمة لمتخذي القرار لا توفرها التقارير الحالية.

#### 5. قياس مدى أهمية البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية

##### 1.5 الطريقة والأدوات

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية التعرف على مدى أهمية البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية، والذي سيكون ذلك عبر مجموعة من الأسئلة التي ترجمتها استمارة الاستبيان الموزعة على العينة المبحوثة في ثلاثة جمهوريات، هي العراق، الجزائر ومصر، وذلك بغرض تقصي آراءهم في هذا الأمر.

اعتمد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية ضمن برنامج SPSS، المتمثلة في كل من المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، ومعامل الثبات لبيان الاتساق الداخلي للاستبيان.

إذ لتقييم الأهمية النسبية لفقرات الاستبيان فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، فكان استخدام الأوساط الحسابية لهذه الفقرات كمرجعية لتقييم أهميتها النسبية وفقاً للمقياس التالي:

- ✓ الفقرة التي يتراوح فيها المتوسط الحسابي بين (4,5-5) تعني درجة مهم جداً.
- ✓ الفقرة التي يتراوح فيها المتوسط الحسابي بين (3,75-4,5) تعني درجة مهم.
- ✓ الفقرة التي يتراوح فيها المتوسط الحسابي بين (3-3,75) تعني درجة متوسط الأهمية.
- ✓ الفقرة التي يتراوح فيها المتوسط الحسابي بين (2-3) تعني درجة قليل الأهمية.
- ✓ الفقرة التي يقل المتوسط الحسابي فيها عن (2) تعني درجة عديم الأهمية.

وبناء على مقياس الأهمية النسبية سيتم تحديد بنود المعلومات التي يتوجب إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية كانعكاس مباشر لجائحة الفيروس التاجي البنود التي تكون نسبة الأهمية فيها مهم فما فوق كمعيار لجودة البند المقترح. وكان

مجتمع الدراسة عبارة عن مهنيين وأكاديميين في ثلاثة جمهوريات، هي العراق والجزائر ومصر؛ وتم استطلاع آرائهم عبر استمارة إلكترونية صممت لهذا الغرض وتم جمع 65 استبانة مجابة جميعها صالحة وأخضعت للتحليل.

## 2.5 النتائج والمناقشة

✓ قياس ثبات الاستبانة: تم استخدام معامل الثبات للتأكد من ثبات المقياس المستخدم، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 2: يوضح قياس ثبات الاستبانة

الثبات	عدد	/
0.907	15	الاستبانة ككل

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات برنامج (SPSS).

يتضح من خلال الجدول (2) أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ (0.907) وهو أكبر من 0,6 الحد الأدنى المقبول والمتعارف عليه في العلوم الاجتماعية. وبالتالي فهي قيمة جيدة ومقبولة من الناحية الإحصائية. وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث.

✓ تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لمحاور الاستبانة الأربعة المقترحة المضافة إلى البنود السابقة من وجهة نظر المستجيبين في الجمهوريات الثلاثة (العراق، الجزائر، مصر)

الجدول 3: تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لكل محور من المحاور الأربعة لاستمارة الاستبيان المقترحة المضافة إلى البنود السابقة من وجهة نظر المستجيبين من المحاسبين والمدققين في الجمهوريات الثلاثة (الجزائر، مصر، العراق)

ت	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	المحور الاقتصادي	2	1,4	67,0	1	مهم
2	المحور البيئي	4	94,3	72,0	3	مهم
3	محور الممارسات العمالية	6	96,3	75,0	2	مهم
4	محور حقوق الإنسان	3	82,3	75,0	4	مهم
	الكلي	15	93,3	65,0	/	مهم

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات برنامج (SPSS).

يتبين من بيانات الجدول أعلاه والخاص بالمحاور الأربعة لاستمارة الاستبيان الملحق (1) المتعلق بتقييم البيانات المقترح إضافتها والإفصاح عنها كبنود ضمن تقرير المسؤولية الاجتماعية على المدى القصير، إذ أظهرت نتائج التحليل الآتي:

- بلغت درجة الأهمية النسبية للبنود المقترح إضافتها والإفصاح عنها في تقرير المسؤولية الاجتماعية معاً وكوحدة واحدة (مهمة) وبوسط حسابي قدره (3,93) وهو أعلى من الوسط الفرضي المحدد وانحراف معياري بلغ (0,65).
- لكن تفاوتت درجة الأهمية النسبية لمحاور استمارة الاستبيان كل على حدة، حيث احتل المحور الاقتصادي المرتبة الأولى باعتباره (مهم) وبوسط حسابي قدره (4,01). يليه محور الممارسات العمالية (مهم) وبوسط حسابي قدره (3,96). ثم يليهما المحور البيئي ومحور حقوق الإنسان باعتبارهما (مهمين) وبأوساط حسابية قدرها (3,94)، (3,82) على التوالي.
- عند الاطلاع على نتائج الانحرافات المعيارية بين المحاور، تبين أنها تشير إلى وجود اتساق بين وجهات نظر المستجوبين في الجمهوريات الثلاثة (العراق، الجزائر، مصر) تجاه تقييمها للأهمية النسبية لتلك المحاور.
- عند الاطلاع على تقييم الأهمية النسبية للفقرات المقترح إضافتها لمحاور الاستبيان لوحظ وجود فقرتين متوسطتين الأهمية وهما أقل من المعيار المحدد لجودة البند المراد إضافته وقد تم استبعادهما لغرض استكمال تحليل الارتباط بين المحاور المقترحة وبين الجدول (5) الفقرات المستبعدة وحسب كل محور لعدم وجود اتساق بين آراء أفراد العينة من وجهة نظر المستجيبين في الجمهوريات الثلاث (العراق، الجزائر، مصر).

## الجدول 4: الفقرات المستبعدة من محاور الاستبيان

المحور	ف	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ر	درجة الأهمية النسبية
الممارسات العمالية والعمل اللائق	6	الإفصاح عن متطلبات ترتيب سيناريوهات تتعلق باحتياجات العملاء والموظفين.	3,56	1,14	6	متوسط الأهمية
حقوق الإنسان	2	الإفصاح عن مدى قيام الشركة بمنع التمييز والاستبعاد المتعلقين ب COVID-19.	3,69	1,08	3	متوسط الأهمية

معيار الأهمية النسبية لاعتماد البند > أو = 3,75

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للبندين الذين تم استبعادهما قريب جدا من معيار الأهمية النسبية لاعتماد البند والمقدر ب (> أو = 3,75)، إذ كان من الممكن قبولهما ضمن البنود المقترح إضافتها، وبالتالي نقترح ضرورة إجراء دراسات أخرى وتوزيع استبيان حولهما على عينة أكبر بغرض قياس أهميتهما النسبية بناء على تلك العينة. بعد استخلاص النتائج وقياس درجة الأهمية النسبية للبنود المقترح إضافتها والمصنفة ضمن المحاور الأربعة لاستمارة الاستبيان تم الوصول إلى أهم البنود التي نقترح على الشركات الإفصاح عنها إلى جانب إفصاحها عن بنود معايير (GRI)، إذ نقترح (13) بندا من مجموع (15) بنداً يوضح أعدادها الجدول التالي:

الجدول 5: عدد البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية

ت	المحور	عدد البنود التي خضعت للتحليل	البنود المستبعدة	سبب الاستبعاد	عدد البنود المقترح إضافتها
1	المحور الاقتصادي	2	0	0	2
2	محور الممارسات العمالية	6	1	متوسط الأهمية أقل من 3,75	5
3	المحور البيئي	4	0	0	4
4	محور حقوق الإنسان	3	1	متوسط الأهمية أقل من 3,75	2
المجموع		15	2		13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج أعلاه

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية إلى جانب البنود السابقة الموضوعية من طرف مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في ظل جائحة كورونا هو (13) بندا من مجموع (15) بندا مقترح، إذ تم استبعاد بندين، بند واحد من محور الممارسات العمالية وبند واحد آخر من محور حقوق الإنسان، ويمكن أن يعود سبب عدم إعطاء عينة البحث أهمية لهذين البندين هو أن الشركات نادرا ما تقوم بهما، وبالتالي يصبح الإفصاح عنهما من عدمه ليس له تأثير على تقييم أداء الشركة بما أن جميع الشركات تقريبا سوف يكون أدائها فيهما يساوي الصفر.

✓ معامل الارتباط: بعد أن أظهرت نتائج تقييم الأهمية النسبية أهمية البنود المقترح إضافتها والإفصاح عنها كبنود ضمن تقرير المسؤولية الاجتماعية على المدى القصير إلى جانب إفصاحها عن بنود معايير (GRI)، نقوم الآن باختبار مدى وجود ارتباط بين المؤشرات الأنفة الذكر لقياس تأثير وجود كل متغير على المتغير الآخر ضمن تقرير المسؤولية الاجتماعية، وقبل البدء لابد من ترميز المتغيرات لتكون كالآتي:

الجدول 6: ترميز مؤشرات المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	المحور الاقتصادي	الممارسات العمالية والعمل المناسب	المحور البيئي	حقوق الإنسان
رمز المؤشر	EC	LA	EN	HR

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الحروف الأولى من تسمية المؤشرات باللغة الأجنبية

ويبين الجدول (7) تحليل نتائج اختبار الارتباط بين المؤشرات كما يأتي:



الجدول 7: نتائج تحليل اختبار الارتباط

		Corrélations				
		EC	LA	EN	HR	corona
EC	Corrélacion de Pearson	1	.508**	.560**	.235	.604**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.060	.000
	N	65	65	65	65	65
LA	Corrélacion de Pearson	.508**	1	.857**	.731**	.936**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.000	.000
	N	65	65	65	65	65
EN	Corrélacion de Pearson	.560**	.857**	1	.720**	.964**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000		.000	.000
	N	65	65	65	65	65
HR	Corrélacion de Pearson	.235	.731**	.720**	1	.817**
	Sig. (bilatérale)	.060	.000	.000		.000
	N	65	65	65	65	65
corona	Corrélacion de Pearson	.604**	.936**	.964**	.817**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	
	N	65	65	65	65	65

\*\* La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- المتغير الأول: المحور الاقتصادي (EC) أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود تأثير لهذا المتغير على المتغيرات الأخرى وأن المؤشر (EC) يرتبط بمؤشر (EN) بنسبة 56% وبمؤشر (HR) بنسبة 23,5% والارتباط الكلي بمجموع المؤشرات (corona) بنسبة 60,4%.
  - المتغير الثاني: الممارسات العمالية والعمل المناسب (LA) فإنه يرتبط بمؤشر (EC) بنسبة 50,8% وبمؤشر (EN) بنسبة 85,7% وبمؤشر (HR) بنسبة 73,1% أما الارتباط الكلي بمجموع المؤشرات (corona) بنسبة 93,6%.
  - المتغير الثالث: المحور البيئي (EN) يرتبط مع مؤشر (HR) بنسبة 72% أما الارتباط الكلي بمجموع المؤشرات (corona) بنسبة 96,4%.
  - المتغير الرابع: حقوق الإنسان (HR) أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود تأثير لهذا المتغير على المتغيرات الأخرى وأنه يرتبط بمجموع المؤشرات (corona) بنسبة 81,7%.
- ويمكن أن نرجع كل ذلك إلى العلاقة التكاملية بين كل محور والمحاور الأخرى للمسؤولية الاجتماعية. حيث كل محور يخدم باقي المحاور ويكملها ومجموع كل المحاور يشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات، أي لا يمكن تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات بكل محور على حدة وإنما يتم تقييمها بكل المحاور معا جنبا إلى جنب.

#### 6. خاتمة:

بناء على ما سبق، تتضح أهمية المطالبة بإضافة البنود المقترح إضافتها كمؤشرات فرعية أو رئيسية ضمن تقرير المسؤولية الاجتماعية على المدى القصير إلى جانب إفصاحها عن بنود معايير (GRI)، استجابة لآثار تفشي الفيروس التاجي (Covid-19) ودعم الإفصاح عنها؛ لدعم تقارير الاستدامة خاصة مع التأكيد من جانب مستخدمي المعلومات غير المالية، ووفقاً لما تم عرضه في الجانب النظري.

- وبناء عليه وبعد الإجابة على التساؤل البحثي وما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا تأكيد صحة الفرضيات البحثية القائلة بأن:
- "المحور الاقتصادي له تأثير على كل من الممارسات العمالية والمحور البيئي وحقوق الإنسان"، ذلك أن المحور الاقتصادي يكمل كل من محور الممارسات العمالية والمحور البيئي وحقوق الإنسان، حيث أن الالتزام بكل عنصر من المحور الاقتصادي يساهم في الرفع من مستوى الالتزام بمحور الممارسات العمالية والمحور البيئي وحقوق الإنسان.

- "مؤشر الممارسات العمالية والعمل المناسب له تأثير على المحور الاقتصادي والبيئي وحقوق الإنسان"، ذلك أن كل عنصر من محور الممارسات العمالية يكمل كل من المحور الاقتصادي والمحور البيئي وحقوق الإنسان.
- "المحور البيئي له تأثير على المحور الاقتصادي ومؤشر الممارسات العمالية وحقوق الإنسان"، ذلك أن كل عنصر من المحور البيئي يكمل كل من المحور الاقتصادي والممارسات العمالية وحقوق الإنسان.
- "مؤشر حقوق الإنسان له تأثير على المحور الاقتصادي والممارسات العمالية والمحور البيئي"، ذلك أن كل عنصر من محور حقوق الإنسان يكمل كل من المحور الاقتصادي والممارسات العمالية والمحور البيئي.
- "جائحة الفيروس التاجي (COVID-19) ستعكس على تقارير المسؤولية الاجتماعية"، إذ تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه في ظل جائحة كورونا هناك بنود جديدة ومهمة أصبحت الشركات تقوم بها وتدخل ضمن إطار مسؤوليتها الاجتماعية لم تكن من ضمن البنود المقترح الإفصاح عنها من طرف معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI). كما ويمكن بيان أهم ما خلص إليه البحث من نتائج كما يلي:
- ✓ هناك استجابة من قبل الجهات الأكاديمية والمهنية والشركات لتكييف أوضاعها استجابة لتداعيات الفيروس التاجي وأثاره الحالية والمستقبلية واتخذت قرارات حاسمة وإجراءات فورية بشأنها.
- ✓ هناك استجابة من قبل بعض الشركات وحديثها عن الغرض الاجتماعي ومجموعة القيم والتزامها بمسؤولياتها واهتمامها بموظفيها وأصحاب المصلحة الآخرين مثل شركة (Walmart) و (Microsoft) و (Apple) و (Lyft) واتخاذها قرارات مواصلة المدفوعات للعاملين.
- بناء على النتائج التي توصلنا إليها نوصي بما يلي:
- ضرورة إضافة البنود المقترحة في هذه الدراسة والإفصاح عنها في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات نتيجة التأثير المباشر وغير المباشر على نتائج الأعمال والميزانية العمومية في ظل ما أكدته المنظمات المهنية الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية والمجالس المحلية، وما تم التوصل إليه في البحث.
- على مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) المساهمة في تطوير تقارير المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة، وذلك عبر إضافة المؤشرات الجديدة المقترحة في هذه الدراسة التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والممارسات العمالية وحقوق الإنسان والجوانب البيئية وإعطائها صيغة الإلزام في عملية الإفصاح عنها، وذلك كخطوة مستحدثة لتطوير التقرير استجابة لجائحة الفيروس التاجي (Covid-19)، والبحث عن عناصر أخرى يحتاجها مستخدمو المعلومات غير المالية ولا توفرها التقارير الحالية لإضافتها هي أيضا.
- أن يتم إصدار القوانين الملزمة للشركات المدرجة في الأسواق المالية وإلزامها بالإفصاح عن ممارساتها الاجتماعية لدعم تقرير الاستدامة وفقاً لمتطلبات (GRI).
- ضرورة قيام الشركات بإصدار دليل المساهمة الفصلي يتضمن الإفصاح عن نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات المدرجة مرفق معه ربطاً تقرير المسؤولية الاجتماعية على أن يتم نشره إلكترونياً ويتضمن البنود المقترحة في هذه الدراسة.
- أبحاث مستقبلية: نقترح إجراء دراسات مستقبلية منها: (انعكاسات الفيروس التاجي على إعادة هيكلة مبادئ المبادرة العالمية (GRI))، (جائحة كورونا وانعكاساتها على تقارير الاستدامة). (تحليل انعكاسات فيروس كورونا على محاسبة المسؤولية) (تحليل انعكاسات فيروس كورونا على محاسبة الأصول غير الملموسة).

7. قائمة المراجع:

#### المراجع باللغة العربية:

- أسامة عبد المنعم وأحمد طه العجلوني. (2013). تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين. المجلد 05، العدد 10: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

- الزحيلي، محمد مصطفى. (2006). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. 254/1.
- خليل، علي محمود مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد. (2013). قياس الأثر التفاعلي للمحتوى المعلوماتي لتقرير المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح المحاسبية في ضوء المؤشر المصري لمسؤوليات الشركات -دراسة تطبيقية. مجلة المحاسبة المصرية . العدد:6: كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- صدام محمد محمود وعلي إبراهيم حسين. (2020). تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية -فيروس كورونا (COVID-19) أنموذجا -دراسة نظرية تحليلية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية . جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (49) ج1.
- طلال محمد علي الججاوي وإيمان جواد أحمد الخفاجي. (بلا تاريخ). دور معايير مبادرة الإبلاغ العالمية في تحقيق تقارير الاستدامة. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- عادل، محمد قيس. (2020). آثار تفشي وباء كورونا على الأعمال المحاسبية -مراجعة نظرية لمنشورات الأربع الكبار والمنظمات المهنية المحاسبية . طرابلس -ليبيا: الأكاديمية الليبية.
- محمد، فهيم أبو العزم. (2011). تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية. مجلة المحاسبة المصرية . العدد:2.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- (ILO), I. L. (2020, March 18). **COVID-19 and the world of work : Impact and policy responses.** *ilo.org/global/topics/coronavirus* .
- Chernev, A. &. (2015). **Doing well by doing good: The benevolent halo of corporate social responsibility.** *Journal of consumer Research* . 41(6).
- Danyluk, K. (2020, Mar 31). **Clearly IFRS — Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019, Delotte.** *https://www.iasplus.com* .
- David, B. &. (2008). **Sustainability Reporting and the Global Reporting Initiative- Antecedents and Motives Affecting the Practice in Five Swedish Companies.** *Bachelor Thesis* . Department of Business Studies, University Of Uppsala.
- [https://www.aleqt.com/2020/05/12/article\\_1826256.html](https://www.aleqt.com/2020/05/12/article_1826256.html). (2020). قطاع الطيران وعاصفة الخسائر . جريدة العرب الاقتصادية الدولية . والانهيار
- International Federation of Accountants, I. (2009). **Developments in the Financial Reporting Supply Chain- Results from a Global Study among IFAC Member Bodies.**
- James K Jackson, o. (2020, April 17). **Global Economic Effects of COVID-19.** *Congressional Research Service* .
- Johansson, D. &. (2012). **The Assurance Process of GRI Sustainability Reports- Influence on Accountability and Transparency.** *Master Thesis, Jönköping International Business School* . Jönköping University.
- Li, K. K. (2019). **Corporate social responsibility practices in China : Trends , context, and impact on company performance.** *Sustainability*. 11(2), 354: HYPERLINK "https://doi.org/10.3390/su11020555" https://doi.org/10.3390/su11.
- Marom, Y. (2010). **Corporate Social And Financial Performance : The Case Of Companies In Israel.**
- Mauro, R. B. (2020). **Economics in the Time of COVID-19.** Centre for Economic Policy Research.
- Montréal, C. (2020, April 20). **Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation : Economic Impact Analysis.**
- Nurlela, R. a. (2008). **pengaruh Corporate Social Responsibility Terhadap Nilai perusahaan dengan prosentase kepemilikan manajemen Sebagai Variabel Moderating.** *Simposium Nasional Akuntansi XI.pontianak* .

- Peršić, M. J. (2017). **Sustainability Accounting : Upgrading Corporate Social Responsibility**. In *The Dynamics of Corporate Social Responsibility* . Springer, Cham.
- Rodrigue, M. (2014). **Contrasting realities: corporate environmental disclosure and stakeholder-released information**. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 27(1) .
- Rungcharoenkitkul, F. B. (2020, April 17). **Macroeconomic effects of Covid-19 : an early review**. Bank for International Settlements 2020.
- Saeidi, S. P. (2015). **How does corporate social responsibility contribute to firm financial performance? The mediating role of competitive advantage, reputation, and customer satisfaction**. *Journal of business research* . 68(2).
- Servaes, H. &. (2013). **The impact of corporate social responsibility on firm value: The role of customer awareness**. *Management science* . 59(5).
- Srinivas Gurazada, J. K. (2020). **Covid-19 : un défi pour les systèmes de gestion des finances publiques**. <https://blogs.worldbank.org/ar/governance/getting-government-financial-management-systems-covid-19-ready> .
- Tench, R. (2016). **The Corporate Social Responsibility in lidl,s communication campaigns in croatia and the UK**. *The Qualitative Report* . 21 (2).
- Tjia, O. a. (2012). **Effect of CSR Disclosure to Value of the firm"**: study for Banking Industry in Indonesia. *World Journal of Social Sciences* . Vol.2.No.6.
- Touche, D. &. (2011). **Sustainability disclosure 101, Frequently asked questions about sustainability disclosure & reporting**.

## 8. الملاحق:

## الملحق 1: البنود المقترح إضافتها في تقارير المسؤولية الاجتماعية

1. المحور الاقتصادي
1.1 الإفصاح عن مدى قدرة الشركات على تحصيل إيراداتها من الإيجارات أو دفع التزاماتها من الإيجارات أو الدفع للموردين لضمانتهم.
2.1 الإفصاح عن الخطط الفورية المتخذة ومدى مرونتها وتأثيراتها الثانوية المستقبلية المحتملة، لغرض الربط بين المخاطر المتعددة المحيطة بالشركة لتجنب النتائج العكسية على المدى المتوسط.
2. محور الممارسات العمالية
1.2 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتوفير المعدات الوقائية للعاملين ممن هم على اتصال دائم بالناس.
2.2 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتحسين تدابير الصحة والسلامة المهنية لتقليل الآثار المباشرة للفيروس التاجي.
3.2 الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقيام بأشكال تنظيم العمل مدعومة بحملات الإعلام والتوعية ومن خلال الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال وممثليهم.
4.2 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتشجيع ترتيبات العمل المرنة المناسبة مثل العمل عن بعد.
5.2 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الصحية الممولة بشكل جماعي للجميع بما في ذلك العمال غير المؤمن عليهم وأسرتهم.
3. المحور البيئي
1.3 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتوفير إجراءات النظافة الصحية.
2.3 الإفصاح عن ترتيب أولويات مواضيع الاستدامة المناخية والمسؤولية البيئية، وفحص الأدوار التي يلعبها رأس المال البشري والاجتماعي في الأعمال.
3.3 الإفصاح عن مبادرات تطوير الأعمال لتكون شاملة المجال الاجتماعي والبيئي لتلبية احتياجات أصحاب المصالح بشأن تحديات المستقبل.
4.3 الإفصاح عن اعتماد الشركات سياسات خضراء بعد التعافي من COVID-19 لحماية صحة ورفاهية الموظفين.
4. محور حقوق الإنسان
1.4 الإفصاح عن إجراءات توسيع نطاق الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر مولة بشكل جماعي واستحقاقات المرض وإجازة الأمومة ورعاية الطفل.
2.4 الإفصاح عن مدى قيام الشركة بتحقيق التبعاد الاجتماعي.